ما هو الدور المستقبلي للقطاع العام؟

وزراء وباحثون يطرحون أفكاراً لمنح المؤسسات الصلاحية والمرونة

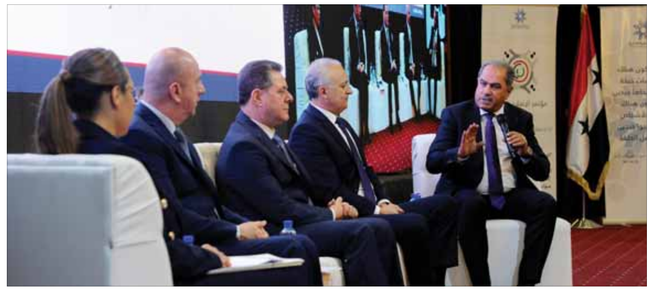

الوطن

تركزت مداخلات المشاركين في أعمال ورشة العمل التخصصية لدور القطاع العام وسياسات التوظيف المنشودة في إطاره، حول منح المؤسسات العامة مزيداً من الصلاحيات والمرونة للنهوض بالعمل، وأهمية تحديث القطاع العام وتطويره ليرتقي إلى مستوى الطموح، وتحديد الإطار التنظيمي لكل مكوناته من حيث السياسات والتشريعات والموارد البشرية ورفده بفريق عمل مختص، وربط تأمين فرص العمل بالجانب الأكاديمي، ورصد الكفاءات منذ مرحلة الدراسة الجامعية، وتفعيل المزايا التنافسية بهدف الخروج من النمطية في الأداء، وتعزيز إجراءات التحول الرقمي.

وناقش المشاركون في الورشة التي أقيمت أمس محاور عدة تهدف لبناء حوار مشترك حول دور القطاع العام، ولاسيما الصناعي ووظائفه المستقبلية، في محاولة لبناء فكر مشترك والوصول إلى ملامح السياسة التخصصية وتحديد توجهاتها في المرحلة القادمة.

كما طرحت الورشة الدور المستقبلي للقطاع العام والوظائف الأساسية له، ودور القطاع العام الصناعي لسورية خلال الفترة ٢٠٢٥ وكذلك سياسة التوظيف في سورية وملامحها في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

وتطرقت المداخلات لسبل معالجة التراكم الكمي للطاقات البشرية في القطاع العام، وتحويلها إلى حالة نوعية من خلال جدول زمني، والاستفادة من فائض العمالة بأماكن أخرى، ومراجعة سياسات الاستيعاب الجامعي لدمج الخريجين في سوق العمل.

وفي تصريح للصحفيين أشارت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف إلى أنه تم التأكيد في الورشة على دور القطاع العام الأساسي وآفاقه المستقبلية، من خلال وضع إطار زمني لذلك حتى عام ٢٠٥٠، لتحديد أولويات وطبيعة عمله خلال الفترة المقبلة، وتوجيه الإمكانات نحو القطاعات القادرة مستقبلاً على النهوض بالاقتصاد السوري وتحقيق التنمية المطلوبة.

ولفتت سفاف إلى أن الورشة ناقشت إعادة هيكلة القطاع العام الصناعي ودمج شركاته في ضوء المرحلة الجديدة، وتحديد الصناعات التي سيتم التركيز عليها مستقبلاً، والدور الذي ستمارسه مؤسساته ومتطلباتها وسياسة التوظيف المستقبلية، والتركيز على سياسات التوظيف النوعي لتحقيق دور تنموي ونهضوي وإعداد كوادر نوعية ومهمة، من دون التخلي عن المسؤولية المجتمعية للقطاع العام.

بدوره، تحدث وزير السياحة محمد رامي مرتيني عن دور القطاع العام في الجانب السياحي وضرورة الحفاظ عليه خلال المرحلة المقبلة وإعادة الإعمار، وتحسين ظروف وبيئة العمل وتحديث التشريعات الناظمة، وتحديد نوع الشراكة المطلوبة مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أهمية الاستثمارات في القطاع السياحي بالشراكة مع القطاع الخاص من سورية والدول العربية والصديقة، لتأمين ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠ وفق ما هو مخطط له حالياً.

وأوضح وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أن الوزارات قدمت أوراق عمل وناقشتها مع المشاركين في الورشة من أكاديميين وخبراء مع نقابة العمال، للوصول إلى أفكار جديدة متفق عليها قابلة للتنفيذ، بهدف الدفع بالقطاع العام للأمام ورفع مستوى معيشة المواطنين.

من جهته لفت رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري إلى أن آراء المشاركين في الورشة أجمعت على ضرورة النهوض بالقطاع العام من خلال خطط واقعية تشمل البيئة المحيطة به، ولاسيما البيئتين التشريعية والمجتمعية والأنظمة التي تحكم عمله، والتشريعات المتعلقة بالعاملين فيه، لتحقيق أجور وتعويضات عادلة وتأمين مستلزمات الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي في مواقع القطاع العام، منوهاً في الوقت نفسه بالصورة المشرقة التي قدمها العاملون في هذا القطاع من خلال الاستمرار بالعمل والإنتاج رغم الظروف القاهرة والحصار الظالم.. شارك في الورشة وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار ووزير النقل زهير خزيم، وعدد من معاوني الوزراء ومن المديرين العامين والمركزيين ومن العاملين، ومجموعة من المتخصصين في علوم الإدارة والموارد البشرية.

التحول الرقمي خيار حكومي وضرورة استراتيجية.. توصية باعتماد الذكاء الاصطناعي في سورية حيث أمكن

محمد لـ«الوطن»: تحسين الاتصالات لتتناسب مع الانتشار المتزايد للدفع الإلكتروني

رامز محفوظ

تطرق معاون وزير الاتصالات لشؤون التحول الرقمي محمد محمد خلال محاضرة ألقاها في اليوم الثالث والأخير من أعمال المؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة والتي حملت عنوان إستراتيجية التحول الرقمي في القطاع الحكومي التي أقرت في عام ٢٠٢١، والتي طرح من خلالها العديد من المشاريع في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

كما استعرض خلال المحاضرة التحديات التي تواجه تنفيذ الإستراتيجية، وتم عرض تجربة جامعة دمشق في مجال متطلبات الإدارة الإلكترونية، وتناول جانباً من تجربة التعليم العالي في مجال التحول الرقمي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير الاتصالات أن التحول الرقمي هو خيار حكومي وضرورة إستراتيجية اليوم باعتباره يساعد في تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية وتقديم خدمة أفضل وضبط الإنفاق العام، موضحاً بأن التحول الرقمي وتقانة المعلومات مهم جداً في أعمال بعض المؤسسات الحكومية مثل هيئة الضرائب والرسوم على سبيل المثال حيث يعطي مؤشرات حقيقية عن واقع الأعمال التي تنفذها الهيئة سواء من ناحية البيوع العقارية أم من ناحية الإدارة الضريبية والربط الإلكتروني للفعاليات التجارية تمهيداً للوصول إلى الوقوف الإلكتروني.

وأوضح محمد بأن التحول الرقمي موجود في كافة الوزارات لكن في الواقع لا تتطلب كافة الوزارات قاعدة بيانات مكتملة بالكامل، مشيراً إلى أن هناك مشاريع أطلقت لإتمام كل السجلات وتحويلها رقمياً مثل مشروع السجل التجاري ومشروع السجل الصناعي والسجل الصحي وهذه السجلات تختلف عن بعضها لكن بالنسبة للسجلات جميعها هناك مشاريع يتم تنفيذها حالياً لحين استكمال بياناتها ودقة البيانات المرتبطة بها، موضحاً بأنه في حال الانتهاء من هذه السجلات وأصبحت مكتملة مع توفير بنية تحتية لها من الوزارة مثل الحوسبة السحابية والاستضافة والتوقيع الرقمي وأمن المعلومات وحينها تصبح أي جهة عامة قادرة دون حاجتها لأي تجهيزات على استضافة الخدمة التي تحتاجها في مركز المعطيات أو مركز الحوسبة السحابية وتضمن أمن المعلومات الملائم لها من دون أن يكون لهذه الجهة كوادر مختصة، إضافة إلى إمكانية الربط مع الدفع الإلكتروني في حال كانت الخدمة تتضمن الرسوم.

وأشار إلى أن وزارة الاتصالات أمنت اليوم البنية التحتية المعلوماتية وستعمل على تحسين بنية الاتصالات الموجودة في سورية كي تتناسب مع الانتشار المتزايد لتطبيقات الدفع الإلكتروني، موضحاً بأن كافة الوزارات لديها خطط لتنفيذ مجموعة من الخدمات وليس كافة الخدمات حيث ستختار قسماً من الخدمات التي تعتبر من أولويات عملها كي تحولها رقمياً إما عبر مركز خدمة المواطن أو عبر بوابة الحكومة الإلكترونية ومن ثم لاحقاً سيتم تقييم هذه التجربة والانتقال إلى خدمات أخرى.

وقال معاون الوزير: رغم الصعوبات نسير في إستراتيجية التحول الرقمي بسرعة وليس ببطء، مبيناً بأنه خلال الفترة التي كانت فيها الحرب الظالمة على سورية كان هناك بطئ في عمليات التحول الرقمي لكن بعد هذه الفترة نسير بخطا متسارعة في تطبيق هذه الإستراتيجية

التحول الرقمي أمر حاسم

وجاء في الجلسة الختامية للمؤتمر الذي نظمته كلية الاقتصاد في جامعة دمشق بأن التحول الرقمي بات أمراً حاسماً في تطوير الدول وتحقيق التقدم في جميع المجالات، ويجب أن تكون سورية على استعداد للاستفادة الكاملة من فرص التحول الرقمي لتعزيز اقتصادها وتحسين حياة مواطنيها، فإلى جانب أنه سيسهم في خلق الوظائف وتنمية الاستثمارات، سيساهم في تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة والشركات في مجالات مختلفة لهذا السبب، أصبحت أهمية التحول الرقمي في سورية لا غنى عنها في بناء مستقبل مزدهر ومستدام، كما جاء في الجلسة بأن سورية تعتمد بشكل رئيسي على الاتصال السلكي في البنية التحتية الرقمية الحالية، ما يؤدي إلى تقييد الوصول إلى الإنترنت بشكل كبير، كما تواجه البنية التحتية الرقمية في سورية تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتأمين والحماية، ما يؤدي إلى ضعف أمان البيانات والمعلومات الحساسة.

توصيات

وفي ختام أعمال المؤتمر تم الخروج بالعديد من التوصيات، فعلى المستوى الكلي أوصى المؤتمر بضرورة تعزيز القدرات الرقمية من خلال تعزيز البنية التحتية للتحول الرقمي ودعم الأساليب المبتكرة للتعليم الرقمي، وتطوير البيئة التشريعية الملائمة التي تشرع وتنظم عملية التحول الرقمي، والعمل على ترميم الفجوة الرقمية في سورية من خلال تأمين البرمجيات والكوادر البشرية المؤهلة،، إضافة إلى ضرورة تطبيق الشمول المالي الرقمي ودعوة كافة الجهات المعنية للعمل على تنفيذه بالسرعة الممكنة، والترتكيز على محاور الأمن السيبراني وتعزيز الجاهزية التقنية لجميع الجهات المعنية (الوزارات والمؤسسات والأفراد وغيرهم)، ووضع الأسس التي تضمن ازدهار المدن الذكية من خلال دعم الركائز الأساسية وتعزيز القبول الاجتماعي لها، والتشبيك بين كل الوزارات للعمل على تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في سورية، والتكامل بين كافة الجهات العامة منها والخاصة والمشتركة للعمل نحو تنفيذ خطط التحول الرقمي في سورية، ودعم التطور السليم للذكاء الاصطناعي واعتماده حيثما أمكن من خلال توفير بيئة تنظيمية مناسبة ومحفزة لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جميع المستويات، وتفعيل تطبيق الهوية الرقمية لعملاء المصارف، وتحفيز دور الهيئات المتخصصة في عمليات التخطيط والحشد للاستثمارات المختلفة لبناء مجتمع المعرفة التكنولوجي، وتشجيع وتسهيل المشاركة الفعالة للمستثمرين والشركات المحلية في الصناعة الرقمية وفي تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات وقدرات البنى التحتية الرقمية، وتعزيز دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وتمكينها من الاستفادة من التحول الرقمي والشمول المالي، ونشر الوعي والمعرفة بين المواطنين لتسهيل دخولهم سوق التكنولوجيا، فضلاً عن تخفيض تكلفة استخدام التقانة وبشكل خاص النظر في موضوع الأجهزة الذكية لتمكين أكبر شريحة من المواطنين من استخدام تطبيقات التحول الرقمي، والتنسيق مع المنظمات العالمية للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في التحول الرقمي وتطويرها في سورية.

أما في إطار التعليم العالي والأكاديمي فقد تم الخروج بعدة توصيات منها ضرورة إضافة مواد عن التحول الرقمي في خطط جميع الكليات التطبيقية والنظرية في الجامعات الخاصة والعامة وجميع المعاهد التقانية على مستوى القطر، إضافة إلى رقمنة العملية التدريسية والامتحانية والإجرائية في كافة الجامعات العامة والخاصة والمعاهد التقانية، والعمل على استهداف الجامعات والمعاهد المتخصصة بالبرامج التدريبية والتوعوية ابتداء من التعليم العام وحتى التعليم الجامعي، والقيام بعمليات التدريب والتأهيل والتوعية في مجال التحول الرقمي على المستوى الكلي.

دراسة للمنشآت المدمرة لإحياء النشاط الاقتصادي

وزير الصناعة لـ«الوطن»: عروض من القطاع الخاص والدول الصديقة للاستثمار في شركات القطاع العام يتم دراستها حالياً

مشروع صك تشريعي لدمج «الهندسية» و«الكيميائية»

محمد راكان مصطفى

أكد أن الصناعة اليوم حتى في ظل الظروف الراهنة ما زالت محور اهتمام ورعاية ودعم من الفريق الحكومي الذي يولي اهتماماً بالغاً بالصناعة والصناعيين وتقديم كل الدعم وفق الإمكانات المتوافرة لاستمرار العملية الإنتاجية سواء بالتمويل الحكومي المباشر لإعادة تأهيل خطوط الإنتاج أم بالمشاركة مع القطاع الخاص لدفع عجلة الإنتاج إلى الدوران بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويخلق فائضاً للتصدير ويوفر فرص العمل.

ونوه بدعم الحكومة العديد من المشاريع الإستراتيجية والحيوية لما لها من أهمية في زيادة الإنتاج وإحلال بدائل المستوردات وتوفير المزيد من فرص العمل.

وأشار إلى أن دراسة وضع هذه المنشآت المدمرة لإحياء النشاط الاقتصادي أو تغييره إلى نشاطات أخرى ضمن خطة الوزارة الاستثمارية.

هذا وغيره كان محور لقاء «الوطن» مع وزير الصناعة عبد القادر جوخدار، وفيما يلي نص اللقاء كاملاً:

• ما تقييمكم لواقع الصناعة السورية بعد /١٣/ عاماً من الحرب أصعبها كان في الجانب الاقتصادي؟

على الرغم من القيود الكثيرة المفروضة على قطاع الصناعة خلال الفترة الماضية وما تعرضت له من التدمير المنهجي والحرب الاقتصادية المتمثلة بالإجراءات الأحادية المفروضة على سورية أو من خلال الاحتلال المباشر لمصادر الطاقة والمواد الأولية، بقي قطاع الصناعة من الركائز المهمة الداعمة للاقتصاد الوطني، وقد شهد خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً سواءً على مستوى عدد الشركات المرخصة في القطاع الخاص أم عدد الشركات التي تم إعادة تأهيلها ودخلت في العملية الإنتاجية.

• كيف تنظر الحكومة إلى مطالبات الصناعيين بدعم القطاع الصناعي سواء بحوامل الطاقة أم غيرها من جوانب الدعم أمام خسارتها في وجه منتجات دول أخرى في الأسواق التصديرية، وفي ظل القدرة الشرائية للمواطن؟

قامت الحكومة السورية باتخاذ التدابير الممكنة كافة لمعالجة كل المشاكل التي تعترض سير العملية الإنتاجية وهذا لمسناه جميعاً في السنوات الأخيرة من خلال عودة الصناعيين إلى منشآتهم في المدن والمناطق الصناعية، حيث تقدم الحكومة وفق الموارد المتاحة كل الخدمات الممكنة من تأمين لحوامل الطاقة بشكل مستمر وتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات وتجهيز البنية التحتية في المدن والمناطق الصناعية لضمان عودة واستمرار العملية الإنتاجية لجميع المنشآت الصناعية والحرفية، إضافة إلى إصدار عدة قرارات جديدة تصب في خدمة الصناعيين والعملية الإنتاجية والتسويقية من تأمين مستلزمات الإنتاج، وحماية المنتج المحلي، واستخدام قطع التصدير في تمويل المستوردات، وتبادل المواد الأولية والمصنعة فيما بين الصناعيين، ودعم الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير وغيرها، إضافة إلى قيام الحكومة بشكل مستمر وبالتعاون مع اتحاد غرف الصناعة بمراجعة وإلغاء وتعديل العديد من القرارات التي اتخذت في ظروف سابقة، حيث تغيرت حالياً الظروف التي أدت إلى اعتمادها، وذلك كله حرصاً على استمرار عمل الإخوة الصناعيين.

• من المعروف أن الدول الخارجة من الحروب تعتمد في اقتصادها على الجانب الإنتاجي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنمو المطلوب، ما برامج الحكومة في هذا الجانب؟

نؤكد أن الصناعة اليوم حتى في ظل الظروف الراهنة ما زالت محور اهتمام ورعاية ودعم من الفريق الحكومي الذي يولي اهتماماً بالغاً بالصناعة والصناعيين وتقديم كل الدعم وفق الإمكانات المتوفرة لاستمرار العملية الإنتاجية سواء بالتمويل الحكومي المباشر لإعادة تأهيل خطوط الإنتاج أم بالمشاركة مع القطاع الخاص لدفع عجلة الإنتاج إلى الدوران بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويخلق فائضاً للتصدير ويوفر فرص العمل.

• هل سبقى التشاركية مع القطاع الخاص مجرد طرح أم إن هناك خطة لخطوات فعلية في هذا المجال؟

لا يمكن النهوض بالصناعة الوطنية من دون إقامة المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص، ولدى وزارة الصناعة تعمل الوزارة على دراسة كل الخيارات المتاحة للاستثمار الأمثل لهذه الشركات لإعادة تشغيلها بنشاطها الأساسي أو نشاط صناعي بديل أو أي نشاط آخر يحقق الريعية الاقتصادية ويتناسب مع موقع الشركة، حيث تم تصنيف هذه المنشآت إلى منشآت داخل المخطط التنظيمي ومنشآت خارجه وبالتالي تتم دراسة وضع هذه المنشآت لإحياء النشاط الاقتصادي أو تغييره إلى نشاطات أخرى ضمن خطة الوزارة الاستثمارية.

• ما خطة الحكومة في دعم المشاريع الإستراتيجية والحيوية والنهوض بالصناعات الإستراتيجية؟

تتمحور رؤية الحكومة بتقديم كل أشكال الدعم اللازم لها نظراً لأهميتها وحاجة البلد لها، والحكومة تدعم العديد من المشاريع الإستراتيجية والحيوية لما لها من أهمية في زيادة الإنتاج وإحلال بدائل المستوردات وتوفير المزيد من فرص العمل، والوزارة تسعى جاهدة ضمن رؤية الحكومة للنهوض بالصناعات الإستراتيجية، التي يمكن تقسيمها إلى عدة مجالات: الصناعات الغذائية: الكونسروة والألبان والأجبان والزيوت، والصناعات الهندسية: مثل الجرارات والبطاريات والكابلات والحديد، والصناعات الكيميائية: الأدوية وحليب الأطفال والأسمدة والإطارات، وصناعة الإسمنت ومواد البناء، والصناعات التكنولوجية ذات المحتوى التكنولوجي العالي، والصناعات البتروكيميائية، وصناعة الغزل والنسيج ودعم إنتاج أصناف جديدة من الغزول القطنية والممزوجة وخيوط الكومباكت.

• ما آخر المستجدات في مشروع دمج الشركات وما الغاية الفعلية منه؟

صدر المرسوم التشريعي رقم /٣/ لعام ٢٠٢٤ القاضي بإحداث الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء /عمران لتحل محل كل من المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء وشركاتها التابعة والمؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء / عمران، كما صدر القانون /١١/ لعام ٢٠٢٤القاضي بإحداث الشركة العامة للصناعات النسيجية لتحل محل كل من المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وشركاتها التابعة والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

كما يوجد مشروع صك تشريعي لإحداث الشركة العامة للصناعات الغذائية لتحل محل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وشركاتها التابعة والمؤسسة العامة لصناعة السكر وشركاتها التابعة.

ومشروع صك تشريعي لإحداث الشركة العامة للصناعات الهندسية والكيميائية لتحل محل المؤسسة العامة للصناعات الهندسية وشركاتها التابعة والمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية وشركاتها التابعة.

تأتي عملية الدمج في إطار إعادة الهيكلة لمؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي والاستفادة المثلى من تكامل النشاطات بما يخفف من المستويات الإدارية ويمنح مرونة أكبر في إدارة واستثمار الأصول والموارد المتاحة بالشكل الأمثل.

> المشاريع الصغيرة عمود الاقتصاد السوري

عدة تجارب ناجحة لهذه المشاركة في مجال صناعة الإسمنت وصناعة السكر، كما يوجد العديد من العروض المقدمة من القطاع الخاص والدول الصديقة إلى وزارة الصناعة للاستثمار في شركات القطاع العام يتم دراستها بما يحقق الجدوى الاقتصادية منها.

• ما رؤية الحكومة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتكون حاملاً للاقتصاد الوطني وللصناعات الكبيرة؟

تتجلى رؤية الحكومة بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة التي تشكل أساس اقتصادات معظم دول العالم لأنها تؤثر مباشرة في المستوى المعيشي والقدرة الإنتاجية للشرائح الاجتماعية التي تزاول هذه المشاريع، وطالما كان توجه الدولة السورية منذ سنوات نحو المشاريع الصغيرة كحامل للاقتصاد السوري ووضعت وأسست لأجل ذلك المؤسسات والهيئات المطلوبة.

وتنطلق التوجهات الجديدة في مجال المشروعات من تحديد الغايات والأهداف العامة إلى رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج التنفيذية، بالتوازي مع بناء سجل وطني للمشروعات يتضمن دليل هذه المشروعات وتصنيف الأنشطة الاقتصادية.

وفي هذا السياق لا بد من اتخاذ إجراءات عملية وواقعية ترقى إلى مستوى الطموح في هذا القطاع الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد السوري وقاطرة للتنمية الاقتصادية المجتمعية والإنتاج وتحسين النشاط الاقتصادي، وإلى ضرورة حل التشابكات في إدارة هذا الملف سواء على مستوى التخطيط أم التنظيم أم التنفيذ، وتوحيد الجهود وإعادة تصويب العمل في بنية هذا القطاع، وتأطير الجهود الحكومية، وحل مسألة التداخلات والتشابكات وتحديد المرجعيات الإدارية بدقة، وإعادة ترتيب وتنظيم هذا الملف الحيوي والمهم بشكل منهجي، والسعي لتوفير بيئة الأعمال التي تضمن وجود قطاع مشاريع ديناميكي ومتطور يسمح بانتقال المشاريع المتناهية الصغر إلى مشاريع صغيرة، والمشاريع الصغيرة إلى مشاريع متوسطة وكبيرة والارتقاء في حجم العمل لتنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية.

• أثبت الصناعي السوري تفوقه ونجاحه في دول الاغتراب عربياً وعالمياً، ما خطة الوزارة لإعادة توطين الصناعات السورية المهاجرة؟

تقدم الحكومة وفق الموارد المتاحة كل الخدمات الممكنة وتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات وتجهيز البنية التحتية في المدن والمناطق الصناعية لضمان عودة واستمرار العملية الإنتاجية لكل المنشآت الصناعية والحرفية، إضافة إلى إصدار عدة قرارات جديدة تصب في خدمة الصناعيين والعملية الإنتاجية والتسويقية من تأمين مستلزمات الإنتاج، وحماية المنتج المحلي، واستخدام قطع التصدير في تمويل المستوردات، وتبادل المواد الأولية والمصنعة فيما بين الصناعيين، ودعم الإدخال المؤقت بقصد التصدير وغيرها، إضافة إلى قيام الحكومة بشكل مستمر وبالتعاون مع اتحاد غرف الصناعة بمراجعة وإلغاء وتعديل العديد من القرارات التي اتخذت في ظروف سابقة، حيث تغيرت حالياً الظروف التي أدت إلى اعتمادها، وذلك كله حرصاً على استمرار عمل الصناعيين وتشجيعاً لجذب الاستثمارات وعودة الإخوة الصناعيين.